

Distr.: General  
20 September 2010  
Arabic  
Original: English and French



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي  
الدورة الحادية والستون  
جنيف، ٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت  
النظر في الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ واعتمادها

## الميزانية البرنامجية (المنقحة) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إضافة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية\*

\* يتصل تاريخ تقديم هذه الوثيقة بتوقيت اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وإحالة التقرير إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة.....
٣	١٧-٤	الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠.....
٩	١٧-١٦	عرض الميزانية المنقحة.....
١١	٣٥-١٨	مسائل أخرى.....
١١	٢٠-١٨	ألف - الإدارة القائمة على النتائج.....
١٢	٢١	باء - الموظفون غير المكلفين بمهام بين فترات ندهم.....
١٢	٢٢	جيم - شهادات مراجعة الحسابات.....
١٣	٢٣	دال - تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد.....
١٣	٢٤	هاء - الإطار العالمي للمساءلة الإدارية.....
١٤	٢٩-٢٥	واو - نقل العمليات إلى بودابست.....
١٥	٣٠	زاي - التعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن.....
١٥	٣١	حاء - القواعد المالية.....
١٦	٣٤-٣٢	طاء - إدارة سلسلة الإمدادات.....

## المرفقات

١٧	.....	حالة إدماج نظامي إدارة النظم والموارد والأشخاص وفوكس (في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).....
		التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة
١٩	.....	والأمن في المسائل الأمنية.....

## أولاً - مقدمة

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الميزانية البرنامجية (المنقحة) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/1087) وكانت الوثائق التالية أيضاً معروضة على اللجنة:

(أ) معلومات محدّثة عن الميزانيات البرنامجية والتمويل لعام ٢٠١٠ (EC/61/SC/CRP.25)؛

(ب) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/65/5/Add.5)<sup>(١)</sup>؛

(ج) التدابير المتخذة أو المقترحة استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/AC.96/1086/Add.1)؛

(د) تقرير موجز عن مجالات المخاطر الرئيسية المثارة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات ٢٠٠٩ (EC/61/SC/CRP.23)؛

(هـ) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٠٩-٢٠١٠) (A/AC.96/1088).

٢- واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بنائب المفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلين آخرين، وقدم هؤلاء معلومات وتوضيحات إضافية.

٣- وفي الفصلين الثاني والثالث أدناه، أشارت اللجنة إلى بعض المسائل المطروحة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5/Add.5). وستقدم اللجنة المزيد من التعليقات في سياق نظرها في تقارير مجلس مراجعي الحسابات في أعقاب مناقشتها مع ممثلي المجلس في مرحلة لاحقة أثناء دورتها الحالية.

## ثانياً - الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٤- تتضمن وثيقة الميزانية المنقحة ثلاثة أجزاء كالتالي:

(أ) المعلومات المتعلقة بالمبادرات الرئيسية وبقضايا عامة للميزانية؛

(١) يتضمن التقرير الوثيقتين A/AC.96/1083 و A/AC.96/1086.

(ب) الميزانيات المنقحة المقترحة وميزانية الدعم لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مع معلومات تفصيلية عن المتطلبات المنقحة للبرامج وتكاليف دعم البرامج وتكاليف الإدارة والتنظيم إضافة إلى الوظائف ذات الصلة (ترد في الوثيقة EC/61/SC/CRP.25 معلومات محدثة تتعلق بالنفقات والمساهمات الفعلية)؛

(ج) جداول تتضمن معلومات تفصيلية تتعلق بالميزانيات والنفقات والوظائف على المستويات العالمي والإقليمي والقطري.

٥- وتشير اللجنة إلى أن ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تشمل ما يلي: (أ) ميزانية برنامجية للأنشطة الميدانية والبرامج العالمية والمهام المضطلع بها في المقرر؛ (ب) المساهمات في الاحتياطي التشغيلي واحتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية؛ (ج) والأنشطة المقررة في الميزانية لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وتنقسم هذه الميزانيات إلى أربع ركائز تغطي البرنامج العالمي للاجئين (الركيزة الأولى)، وبرنامج عديمي الجنسية (الركيزة الثانية)، والمشاريع العالمية لإعادة الإدماج (الركيزة الثالثة) والمشاريع العالمية للمشردين داخلياً (الركيزة الرابعة). واللجنة التنفيذية هي التي تقرر مستوى الاحتياطيات، وتحدده في الوقت الحالي بنسبة ١٠ في المائة من الأنشطة المبرجة في إطار الركيزتين الأولى والثانية لاحتياطي التشغيل، وبمبلغ ٢٠ مليون دولار لاحتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية. وتغطي تكاليف الدعم ووظائف دعم البرامج ووظائف الإدارة والتنظيم، وهي تشكل نسبتي ٨ في المائة و ٣ في المائة من إجمالي الميزانية على التوالي بالاستناد إلى منهجية توزيع التكاليف التي نقحت مؤخراً. وتُجمع إيرادات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أساساً عن طريق التبرعات، باستثناء المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة (٨١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١) والتي تغطي حالياً نحو ٤٠ في المائة من تكاليف دعم التنظيم والإدارة في المفوضية.

٦- وكما أشير في الفقرات من ٧٠ إلى ٨٢ من وثيقة الميزانية المنقحة، تستند ميزانية فترة السنتين إلى نتائج التقييم الشامل للاحتياجات، وإلى الخطط الشاملة التي صيغت استجابة لتلك الاحتياجات. وقد اعتمدت المفوضية نهجاً مرحلياً للتنفيذ، وحددت أهدافاً للميزانية وأذنت بمستويات إنفاق لكل عملية مع مراعاة التمويل المتاح إضافة إلى الأولويات الاستراتيجية العالمية للمفوضية والأنشطة الأساسية الضرورية لكل عملية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خطط التنفيذ المحددة الأولويات تعد في إطار عملية تخطيط واستعراض بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة، وأن تحديد الأولويات يستمر طوال فترة الميزانية عندما يتاح التمويل الإضافي ويمكن تخطيط وتنفيذ المزيد من الأنشطة. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الخطط المحدد أولوياتها تخضع إلى مراجعة صارمة للنوعية في المكاتب الإقليمية لضمان أن تكون هذه الخطط ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ، كما أنها تُستعرض في المقر لضمان ترابطها واتساقها العام مع المبادئ التوجيهية لتصميم الخطط إضافة إلى تغطيتها للأولويات العالمية والإقليمية. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه على الرغم من أن الميزانيات الميدانية

تستند إلى مجموع الاحتياجات المحددة من خلال عملية تقييم للاحتياجات العالمية، فإن البرامج العالمية وميزانيات المقر تقوم على خطط محددة الأولويات يجري وضعها على أساس التمويل المتاح (انظر الفقرة ٦٨ من وثيقة الميزانية المنقحة).

٧- ونُقحت تقديرات متطلبات الميزانية السنوية الإجمالية برفعها من ٣ ٠٠٧,٣ مليون دولار إلى ٣ ١٥٠,٦ مليون دولار لعام ٢٠١٠ ومن ٢ ٧٨٠ مليون دولار إلى ٣ ٣٢٠,٨ مليون دولار لعام ٢٠١١، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٤٣ مليون دولار (٤,٨ في المائة) والمقترحة في وثيقة الميزانية المنقحة (انظر A/AC.96/1087 الفقرات ٩١-٩٦ و ١٠١-١٠٦). وتعلق العوامل الرئيسية التي تؤثر في التقديرات بالاحتياجات الطارئة الجديدة الإضافية، وزيادة المتطلبات الناجمة عن تحديث تقييم الاحتياجات العالمية وتسوية أسعار الصرف للعملة غير دولار الولايات المتحدة الأمريكية. وترد الميزانيات المنقحة مبينة حسب البلدان والركيزة داخل المناطق في الجدول الثاني (٢٠١٠) والجدول الثالث (٢٠١١) من وثيقة الميزانية المنقحة. ويقدم الجدولان ١ و ٢ أدناه ملخصاً للمقترحات المنقحة مقارنة بالمبالغ التي أقرتها اللجنة التنفيذية لميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

## الجدول ١

### موجز المقترحات المنقحة لعام ٢٠١٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الأنشطة المرجحة	المعتمدة	المنقحة	الفرق	الفرق بالنسبة المئوية
العمليات الميدانية	٢ ٥٣٣,٩	٢ ٦٧٩,١	١٤٥,٢	٥,٧٪
البرامج العالمية	٩٤,٤	١٢٠,٤	٢٦,٠	٢٧,٥٪
المقر	١٥٠,٢	١٥٨,٢	٨,٠	٥,٣٪
المجموع الفرعي للأنشطة المرجحة	٢ ٧٧٨,٥	٢ ٩٥٧,٧	١٧٩,٢	٦,٤٪
الاحتياجات				
الاحتياطي التشغيلي	١٩٦,٨	١٥٣,٤	٤٣,٤-	٢٢,١-٪
احتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية	٢٠,٠	١٨,٢	١,٨-	٩,٠-٪
المجموع الفرعي للاحتياجات	٢١٦,٨	١٧١,٦	٤٥,٢-	٢٠,٨-٪
الموظفون الفنيون المبتدئون	١٢,٠	١٢,٠	-	-
تكاليف الدعم	٩,٣	٩,٣	-	-
المجموع الكلي	٣ ٠٠٧,٣	٣ ١٥٠,٦	١٤٣,٣	٤,٨٪

## الجدول ٢

## موجز المقترحات المنقحة لعام ٢٠١١ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الفرق بالنسبة المئوية	الفرق	المنقحة	المعمدة	
				الأنشطة المبرمجة
٪١٩,٦	٤٥٦,١	٢ ٧٨٠,٨	٢ ٣٢٤,٧	العمليات الميدانية
٪٣٢,٧	٢٩,٧	١٢٠,٦	٩٠,٩	البرامج العالمية
٪١٢,٢	١٨,٣	١٦٨,١	١٤٩,٨	المقر
٪١٩,٦	٥٠٤,١	٣ ٠٦٩,٥	٢ ٥٦٥,٤	المجموع الفرعي للأنشطة المبرمجة
				الاحتياجات
٪٢٠,١	٣٦,٧	٢١٩,٣	١٨٢,٦	الاحتياطي التشغيلي
-	-	٢٠,٠	٢٠,٠	احتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية
٪١٨,١	٣٦,٧	٢٣٩,٣	٢٠٢,٦	المجموع الفرعي للاحتياجات
-	-	١٢,٠	١٢,٠	الموظفون الفنيون المبتدئون
				تكاليف الدعم
٪١٩,٥	٥٤٠,٨	٣ ٣٢٠,٨	٢ ٧٨٠,٠	المجموع الكلي

٨- وتقدر الميزانية المنقحة للأنشطة المبرمجة لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٢ ٩٥٧,٧ مليون دولار وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٧٩,٢ مليون دولار أو ٦,٤ في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد وقدره ٢ ٧٧٨,٥ مليون دولار. وعلى النحو المشار إليه في الفقرات من ٩١ إلى ٩٢ من وثيقة الميزانية المنقحة، فإن الزيادة تغطي ثماني ميزانيات تكملية وضعت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من أجل كل من حالات المرشدين داخلياً وحالات اللاجئين التي اقتضت عمليات تدخل طارئة استجابة لاحتياجات غير متوقعة في اليمن والصومال وكينيا وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وباكستان وهايتي وقيرغيزستان. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد استُعرضت سبع ميزانيات من الميزانيات الثماني في الجلسات السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجنة الدائمة، وأنه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ جرى تحويل مبلغ ٤٣,٤ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي ومبلغ ١,٨ مليون دولار من احتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية. وحتى ذلك التاريخ بلغت اعتمادات الاحتياطي التشغيلي واحتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية ١٥٣,٤ مليون دولار و١٨,٢ مليون دولار على التوالي. وترد في المرفقات الأول والثاني والثالث للوثيقة EC/61/SC/CRP.25 معلومات تفصيلية تتعلق بالميزانيات وبشروط التمويل والتحويلات من الاحتياطي التشغيلي واحتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية مصنفة حسب البلد والمنطقة. وتشير اللجنة إلى أنه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وصل مجموع الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٠ إلى ١ ٩١٥,٢ مليون دولار، وتشمل المساهمات الواردة (١ ٤١٨,٧) مليون دولار، بما في ذلك المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة

والإيرادات الإضافية المتوقعة (٢٩٤,١ مليون دولار) ومبلغ ٢٠٢,٤ مليون دولار مرّحل من عام ٢٠٠٩، مع توقع عجز قدره ١ ٢٣٥,٤ مليون دولار.

٩- وكانت الزيادة المقترحة لعام ٢٠١١ أعلى بكثير إذ بلغت ٥٤٠,٨ مليون دولار أو ١٩,٥ في المائة بالمقارنة بالميزانية الأولية. وتشمل هذه الزيادة ٥٠٤,١ مليون دولار للأنشطة المبرمجة (٤٥٦,١ مليون دولار للعمليات الميدانية، و٢٩,٩ مليون دولار للبرامج العالمية، و١٨,٣ مليون دولار للمقر) و٣٦,٧ مليون دولار لتجديد الاحتياطي التشغيلي. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مستوى المتطلبات لسنة ٢٠١١ قد زاد في عمليات كثيرة لأن التمويل الوارد في بدايات عام ٢٠١٠ لم يتح للمكاتب الميدانية تلبية جميع الاحتياجات المعروضة في خططها الخاصة (انظر الفقرة ٨٠ من وثيقة الميزانية المنقحة). وتُتترح المتطلبات الإضافية المبينة في الفقرة ٩٩ من وثيقة الميزانية المنقحة من أجل ما يلي: استمرار البرامج المشمولة في إطار الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٠؛ وتخصيص الاعتمادات اللازمة لضمان الاستجابة المناسبة لحالات الطوارئ فيما يخص الصومال والسودان وزمبابوي؛ وتوفير تغطية ودعم إضافيين لعملية هاتيي؛ وتوفير اعتمادات لإيجاد حلول دائمة وشاملة لعمليات اللاجئين الطويلة الأمد، وتنفيذ برامج خاصة للحفاظ على معايير المياه والصحة والتغذية أو تحسينها؛ وتفعيل السياسة الجديدة المتعلقة باللاجئين في المناطق الحضرية؛ ومواصلة الترتيبات الأمنية واللوجستية في البلدان التي انسحبت منها بعثات حفظ السلام.

١٠- وترد المعلومات المتعلقة بميزانيات الدعم المنقحة المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في الفقرات من ١٠٢ إلى ١٢٤ من وثيقة الميزانية المنقحة، وهي تغطي تكاليف الدعم ومستويات الوظائف الإجمالية وتصنيف فئات الوظائف فضلاً عن بعض المعلومات التفصيلية المتعلقة بتركيبة القوة العاملة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وترد في الجداول السابع والثامن (أ) والثامن (ب) والتاسع والعاشر من وثيقة الميزانية المنقحة معلومات إضافية تتعلق باستخدام الفعلي للموارد في عام ٢٠٠٩ والمتطلبات المتوقعة لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ مع توزيع تكاليف البرامج ودعم البرامج على الأنشطة الميدانية والبرامج العالمية والمقر وحسب البلد والمنطقة.

١١- وتشير المفوضية إلى أنه في إطار الميزانية السنوية المنقحة لعام ٢٠١٠ خُصص في الميزانية مبلغ ٢٥٠,١ مليون دولار (٨ في المائة) لتكاليف دعم البرامج ومبلغ ٩٦,١ مليون دولار (٣ في المائة) لتكاليف التنظيم والإدارة وهو ما يمثل نسبة إجمالية قدرها ١١ في المائة من مجموع الميزانية. إن تطبيق هاتين النسبتين المتويتين على مبالغ الميزانية المنقحة المقترحة لعام ٢٠١١ يتيح مبلغ ٢٦٨,٧ مليون دولار لدعم البرامج و١٠١,١ مليون دولار لتكاليف التنظيم والإدارة. ويوجز الجدول ٣ أدناه توزيع نفقات البرامج والدعم لعام ٢٠٠٩ والتكاليف المنقحة لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ حسب النشاط البرنامجي على أساس البيانات المقدمة في الجدولين السابع والثامن من وثيقة الميزانية المنقحة.

## الجدول ٣

## توزيع تكاليف البرامج والدعم حسب النشاط البرنامجي (بملايين الدولارات الأمريكية)

النسبة المئوية لتكاليف الدعم	المجموع	تكاليف الدعم	تكاليف البرامج	الأنشطة البرنامجية
النفقات لعام ٢٠٠٩				
١٢,٩٪	١ ٤٦٢,٠	١٨٨,٤	١ ٢٧٣,٦	العمليات الميدانية
٥٢,٤٪	١١٢,١	٥٨,٧	٥٣,٤	البرامج العالمية
١٠٠,٠٪	١٦٨,٢	١٦٨,٢		المقر
٢٣,٨٪	١ ٧٤٢,٣	٤١٥,٣	١ ٣٢٧,٠	إجمالي النفقات لعام ٢٠٠٩
الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٠				
٤,٦٪	٢ ٦٧٩,١	١٢٤,١	٢ ٥٥٥,٠	العمليات الميدانية
٥٣,٠٪	١٢٠,٥	٦٣,٩	٥٦,٦	البرامج العالمية
١٠٠,٠٪	١٦٨,١	١٦٨,١		المقر
١١,٧٪	٢ ٩٥٧,٧	٣٤٦,١	٢ ٦١١,٦	الميزانية الإجمالية المنقحة لعام ٢٠١٠
الميزانية المنقحة لعام ٢٠١١				
٤,٨٪	٢ ٧٨٠,٨	١٣٤,٥	٢ ٦٤٦,٣	العمليات الميدانية
٥٥,٧٪	١٢٠,٦	٦٧,٢	٥٣,٤	البرامج العالمية
١٠٠,٠٪	١٦٨,١	١٦٨,١		المقر
١٢,٠٪	٣ ٠٦٩,٥	٣٦٩,٨	٢ ٦٩٩,٧	الميزانية الإجمالية المنقحة لعام ٢٠١١

١٢- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن من المتوقع أن تنخفض نسبة تكاليف الدعم مقارنة بمستوى الميزانية الشاملة من ٢٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى زهاء ١٢ في المائة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وأشارت اللجنة في تقريرها المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/A.C.96/1068/Add.1، الفقرتان ١٦-١٧) إلى أن التغييرات في الطريقة التي تُسند فيها الوظائف إلى المهام البرنامجية ومهام دعم البرامج يبدو وكأنها تُظهر انخفاضاً في تكاليف الدعم. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه على الرغم من اعتماد هيكل جديد لميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ فإنه يتعذر مقارنة مستوى تكاليف الدعم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمستوى الفترات السابقة أو تحديد الاتجاهات في تطور مستوى الموارد المكرسة لمهام الدعم.

١٣- وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٠٥ من وثيقة الميزانية المنقحة، فإن عدد الوظائف الإجمالية المقترحة سيرتفع من المستوى المعتمد الأولي البالغ ٧ ٧٨٢ في عام ٢٠١٠ و٧ ٧٨٦ في عام ٢٠١١ إلى ٧ ٧٩٣ وظيفية و٧ ٨٧٢ وظيفة على التوالي وهو ما يعكس زيادة

مجموعها ٨٦ وظيفة لعام ٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول التاسع الوارد في وثيقة الميزانية المنقحة أن الزيادة الإجمالية تشمل ما يلي:

(أ) ٢٧ وظيفة إضافية في المقر، بما في ذلك ٢٣ وظيفة من الفئة الفنية و٤ وظائف من فئة الخدمات العامة؛

(ب) ٣ وظائف إضافية للبرامج العالمية، منهاوظيفتان من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة؛

(ج) ٥٦ وظيفة إضافية في الميدان، وهو ما يشكل ١٠٠ وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة يقابلها تخفيض ٤٤ وظيفة من الفئة الفنية.

١٤- وترد في الجدول العاشر من وثيقة الميزانية المنقحة معلومات تفصيلية تتعلق بعدد الوظائف مبينة حسب البلد والمنطقة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه إضافة إلى الموظفين، فإن القوة العاملة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضم نحو ٩١ وظيفة موظف في مبتدئ من الرتبين ف-١ وف-٢. تمويلها الحكومات المانحة، وما يزيد عن ١٠٠٠ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة المعارين للمفوضية إضافة إلى فرادى الخبراء الاستشاريين (انظر الفقرات من ١٢٠ إلى ١٢٤ من وثيقة الميزانية المنقحة).

١٥- وتُقر اللجنة الاستشارية بأن نظام الميزنة القائم على تقييم الاحتياجات العالمية جديد ولا يزال قيد التطوير. وتلاحظ اللجنة من عملية تحديث الميزانيات البرنامجية والتمويل لعام ٢٠١٠ (EC/61/SC/CRP.25) أن المساهمات المقدرة لسنة ٢٠١٠ تشير إلى عجز قدره ٤,٢٣٥ مليون دولار مقارنة بمستويات الميزانية. وترى اللجنة أنه سيكون من الضروري رصد ما إذا كان سير عمل النظام الجديد للميزنة استناداً إلى تقييم الاحتياجات العالمية يلي المتطلبات التشغيلية للمفوضية. وقد ترغب المفوضية أيضاً في أن تتابع مع الوقت مدى إسهام نظام الميزنة الجديد في تضييق الفجوات بين مستويات الميزانية والتمويل المتاح.

### عرض الميزانية المنقحة

١٦- تلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتبسيط عرض الميزانية المنقحة. وترى أنه يمكن إدخال المزيد من التحسينات، وتقدم في الفقرات الواردة أدناه بعض المقترحات التي ترى أن من شأنها أن تُسهّل النظر في مقترحات الميزانية وتجعلها أيسر فهماً لجمهور غير مُلم بالعمليات اليومية للمفوضية.

١٧- وترى اللجنة الاستشارية أن وثائق الميزانية المنقحة ينبغي أن تظل تركز على توفير المعلومات التي تسمح بتكوين فكرة واضحة عن المقترحات الجديدة والحالات الأساسية التي تقتضي إجراء من المفوضية والعملية التي يمكن من خلالها تحديد التغييرات ومنحها الأولوية وفحصها، وفي الوقت نفسه ضمان إتاحة معلومات كافية عن العلاقة بين المقترحات المنقحة

والموارد الإضافية المطلوبة فضلاً عن حساب تكلفة تلك الموارد. وترى اللجنة أن التحسينات يمكن إدخالها في المجالات التالية:

(أ) تقديم تفاصيل إضافية عن تكلفة وتركيبه الميزانيات التكميلية الموضوعة لعمليات التدخل الطارئة استجابة لاحتياجات غير متوقعة؛

(ب) تقديم معلومات أفضل لدعم الطلبات المتعلقة بوظائف إضافية، بما في ذلك العلاقة بين المقترحات المنقحة وعدد الوظائف الدولية أو المحلية وفعالها في المقر أو في الميدان. وبينما ترد التفاصيل المتعلقة بعدد الوظائف التي ستُنشأ في الجداول في نهاية وثيقة الميزانية المنقحة، لم تتوفر سوى معلومات محدودة للغاية لتبرير الزيادة في عدد الوظائف المقترحة في المقر أو لإقامة صلة بين عدد الوظائف وحجم العمل أو لتوضيح التغييرات في أنماط التوظيف في الميدان حيث أُضيفت ١٠٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة مقابل تخفيض ٤٤ وظيفة من الفئة الفنية؛

(ج) تقديم معلومات إضافية لتوضيح تصنيف فئات الوظائف في إطار البرامج أو دعم البرامج أو التنظيم والإدارة. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ أعلاه، فإن نسبة تكاليف الدعم مقارنة بمستوى الميزانية الشاملة قد انخفضت انخفاضاً كبيراً، ويعزى ذلك أساساً إلى المنهجية الجديدة المطبقة لتصنيف فئات الوظائف في إطار هيكل الميزانية الجديد. وترى اللجنة أنه ينبغي تقديم بعض التوضيحات، بما في ذلك وضع تعريف واضح لهذه الفئات والمعايير المطبقة لتحديد ما إذا كانت الوظائف المقترحة تدرج في إطار البرامج أو دعم البرامج أو التنظيم والإدارة، لأن ذلك يمثل مؤشراً أساسياً على الاستخدام الفعال للموارد المتاحة للمفوضية. ويمكن تقديم هذه المعلومات كمرفق لوثيقة الميزانية (انظر الفقرة الفرعية (د) أدناه). وفي هذا الخصوص تشير اللجنة إلى سعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تحقيق التناسق في تصنيف فئات التكاليف والتعاريف (DP-FPA/2010/1-E/ICEF/2010/AB/L.10). وترى اللجنة أنه ينبغي استخدام مجموعة مشتركة من المصطلحات والأساليب الأساسية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المزيد من الشفافية وتيسير عمليات المقارنة بين الموارد المطلوبة والنتائج المتوقعة في مختلف الوكالات إضافة إلى تسهيل تحديد الحكومات المانحة للأولويات. وتوصي اللجنة المفوضية بأن تعمل على تقييم مدى انطباق التصنيف المتناسق المشار إليه أعلاه على هيكلها المتعلقة بالتكاليف وأن تقدم تقريراً عن هذه المسألة في سياق عرض مشروع الميزانية المقبل؛

(د) مواصلة تبسيط النص السرد لوثيقة الميزانية المنقحة. وعلى سبيل المثال، فإن المعلومات المقدمة في النص الخاص بالميزانية المنقحة بشأن دورة الميزانية أو الإجراء الجديد المتعلق بالميزانية، وإن كانت مفيدة في حد ذاتها إلا أنها تصرف الاهتمام عن فهم مضمون المقترحات فهماً واضحاً. وترى اللجنة أن من الأفضل تقديم عرض عام موجز للإجراءات المتعلقة بالميزانية ودورها إلى جانب تعاريف للمصطلحات المستخدمة كمرفق لوثيقة الميزانية؛

(هـ) تقديرات للميزانيات المحدد أولوياتها مع معلومات عن الميزانية معدة على أساس خطط شاملة. وتُقدّم هذه التقديرات في الوقت الحالي في الوثيقة المعنونة "معلومات محدّثة عن الميزانيات البرنامجية والتمويل لعام ٢٠١٠" (EC/61/SC/CRP.25). وترى اللجنة أنه سيكون من المفيد لو أمكن توفير معلومات موحدة بشأن الميزانيات الشاملة والميزانيات المحدد أولوياتها وحالات العجز المتوقعة. وفي هذا الخصوص قد ترغب المفوضية في أن تنظر في مثال برنامج الأغذية العالمي الذي يوفر تقديرات للمتطلبات الشاملة فضلاً عن الإيرادات المتوقعة في سياق مقترحاته المتعلقة بالميزانية (خطة الإدارة لبرنامج الأغذية العالمي).

## ثالثاً - مسائل أخرى

### ألف - الإدارة القائمة على النتائج

١٨- ترد في الفقرات من ١٧ إلى ٢٨ من وثيقة الميزانية المنقحة المعلومات المتعلقة بإدارة القائمة على النتائج ومبادرات السياسات الجديدة، بما في ذلك الخطوط العامة لإطار النتائج وتحديث للمبادرات المتخذة من أجل إدراج الإدارة القائمة على النتائج في نظم وعمليات وثقافة المفوضية، إضافة إلى تلك المتعلقة بتدعيم وتكليف الإدارة القائمة على النتائج لكي تُستخدم في الميدان. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المفوضية استكملت مع نهاية عام ٢٠٠٩ عملية تحولها نحو التقييم والتخطيط والميزنة القائمة على النتائج. وقد حددت المفوضية الحاجة إلى مواصلة إجراء تحسينات على أساس الخبرة المكتسبة في دورة البرمجة الأولى من تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، ويشمل ذلك دراسة محددة الهدف للعمليات الميدانية الثماني. وفيما يتعلق بقدرات المفوضية على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أولوياتها الاستراتيجية العالمية، أبلغت اللجنة بأن المفوضية تعالج مشكلة ربط النتائج المحلية بأولوياتها الاستراتيجية العالمية.

١٩- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه يلزم المزيد من العمل لضمان مواءمة تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية لجميع العمليات مع النتائج المعتمت تحقيقها، إضافة إلى استكمال وضع تقارير عن مؤشرات الأداء والأهداف والخطوط الأساسية وتقارير عالمية موحدة. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز إلى اليوم. وتشجع اللجنة المفوضية على مواصلة تطوير هذه الأدوات وتحسينها وإيجاد سبل تكفل بيان إطار النتائج بطريقة أكثر عملية في سياق الميزانية البرنامجية، من أجل توضيح كيفية إسهام الموارد المستخدمة في تحقيق الأولويات الاستراتيجية العالمية للمفوضية. وتؤكد اللجنة أيضاً الحاجة إلى تقييم مدى فعالية الأدوات والوسائل الجاري تنفيذها.

٢٠- وعلى النحو المشار إليه، فإن تنفيذ إطار النتائج يقتضي تكييف البرمجة الخاصة في تخطيط موارد المؤسسات في المفوضية (نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص) وإدماجها ببرمجة فوكس، وهي أداة لنظم الإدارة القائمة على النتائج. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن حالة إدماج نظامي إدارة النظم والموارد والأشخاص وفوكس التي ترد في المرفق الأول أدناه. وتشير اللجنة إلى أنه يجري إدخال تحسينات عديدة على النظامين فضلاً عن إقامة روابط كثيرة بينهما، وأنه يجري استعراض شامل للدروس المستخلصة من العام الأول لاستحداث برمجة فوكس الجديدة وتأثيرها على نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص بهدف تبسيط وتحسين القدرات الوظيفية، وبصفة خاصة رصد النتائج ومؤشرات الأداء والإبلاغ عنها. وبالنظر إلى أن المفوضية هي واحدة من أولى هيئات الأمم المتحدة التي تنفذ الإدارة القائمة على النتائج فإن الدروس التي استخلصتها المفوضية في هذا الخصوص تحظى باهتمام على نطاق المنظومة. وبناءً على ذلك تشجع اللجنة المفوضية على تشاطر خبراتها في هذا المجال مع الهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة في سياق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

## باء - الموظفون غير المكلفين بمهام بين فترات ندهم

٢١- يشكل التحدي المتعلق بالاستفادة المنتجة من الموظفين غير المكلفين بمهام بين فترات ندهم مسألة تثير قلقاً متواصلاً وتناقش في الفقرات ١١٦ إلى ١١٩ من وثيقة الميزانية المنقحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التدابير الاستباقية التي اتخذتها المفوضية لمعالجة هذه المسألة، إضافة إلى التقدم المحرز في خفض عدد الموظفين المتعطلين من هذه الفئة. وقد أُبلغت اللجنة بأن نحو ثلثي الموظفين من هذه الفئة يكلفون في جميع الأوقات بمهام مؤقتة وأنه يبدل كل جهد لضمان إيلاء الأولوية لتكليف هؤلاء الموظفين بمهام مؤقتة، وأن السياسة الناظمة لتوظيف خبراء استشاريين تُنفذ بصرامة. وكان مكتب إدارة الموارد البشرية على وعي بمجموعة المهارات التي يتمتع بها الموظفون من هذه الفئة وأمكنه مناظرتها مع احتياجات الوظائف المتاحة للمهام المؤقتة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المفوضية تنتظر أن يرد لها في الأسابيع المقبلة تقرير عن السياسات المتعلقة بالموظفين غير المكلفين بمهام بين فترات ندهم، وسيقدم هذا التقرير تحليلاً لمختلف الخيارات، مثل تدريب الموظفين من هذه الفئة على المهارات المطلوبة للمفوضية، واحتمال الأخذ بسياسات إنهاء خدمة الأفراد من هذه الفئة الذين لم يقبلوا الاضطلاع بمهام مؤقتة. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز إلى الآن وتشجع المفوضية على مواصلة جهودها لتعظيم كفاءة الموظفين المتاحين واستخدام مهاراتهم بصورة مثمرة.

## جيم - شهادات مراجعة الحسابات

٢٢- تطلب المفوضية من شركائها المنفذين تقديم شهادات مراجعة حسابات تصدر عن مراجعي حسابات خارجيين مستقلين في غضون ثلاثة أشهر من التاريخ النهائي لتصفية

المشروع بشأن النفقات التي تكبدها الشركاء من أموال المفوضية. وأشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره السابق إلى أن المفوضية لم تكن حتى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قد تلقت بعد شهادات تمثل ٥٠,٥ في المائة من إجمالي المبلغ المستحق على الرغم من أنه كان من المقرر عموماً أن تصدر تقارير مراجعة الحسابات بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ على أبعد تقدير (A/64/5/Add.5، الفقرة ١٢٠). ويشير المجلس في تقريره الحالي إلى أنه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وردت شهادات تمثل ٥٥,٩ في المائة من إجمالي المبلغ المستحق لعام ٢٠١٠. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ارتفع معدل الامتثال إلى ٩٨,٨ في المائة، باستثناء المشاريع التي أُقر تمديد فترة تصفيتها، وهو ما يعكس تحسناً كبيراً بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ (انظر الوثيقة A/65/5/Add.5، الفقرة ١٢١). وترحب اللجنة بالجهود المبذولة لتحقيق هذا التحسن وتشجع المفوضية على مواصلة جهودها للحصول على شهادات لمراجعة الحسابات من شركائها المنفذين بحلول ٣٠ نيسان/أبريل من كل عام على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات.

## دال - تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد

٢٣- أشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المتعلق بالمفوضية عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى أنه نتيجة للاعتماد الذي أُدرج في حسابات التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، بما في ذلك التزامات التأمين الصحي، بينت الاحتياطات وأرصدة الصناديق عجزاً قدره ١٥٩,٩ مليون دولار (A/65/5/Add.5، الفقرات ٦١-٧٣). ونظراً إلى عدم وجود تمويل لتغطية التزامات نهاية الخدمة، أصدر المجلس تقريراً معدلاً بشأن البيانات المالية للمفوضية مع التركيز على المسألة في هذا الصدد، وأوصى المفوضية بأن توفر تمويلاً محدداً للوفاء بالتزاماتها المتراكمة المتعلقة بنهاية الخدمة وما بعد التقاعد (الفقرة ٧٣). وعلى النحو الذي أشار إليه المجلس، اجتمعت اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية في حزيران/يونيه ٢٠١٠ ودرست ثلاثة خيارات بديلة لتمويل الالتزامات على النحو الذي بينه الأمين العام بإيجاز في تقريره A/64/366. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الدائمة لم تتخذ قراراً لكنها طلبت إلى المفوضية إعداد تقرير عن الحل الذي تفضله لتمويل هذه الالتزامات لكي تنظر فيه اللجنة التنفيذية في دورتها السنوية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن المفوضية تعترم استشارة الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وتتطلع اللجنة إلى استعراض تقرير المفوضية بالنظر إلى الطابع البيئي لهذه المسألة التي تواجهها جميع كيانات الأمم المتحدة.

## هاء - الإطار العالمي للمساءلة الإدارية

٢٤- تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣١ في وثيقة الميزانية المنقحة أن المفوضية، في مسعى منها لزيادة مساءلة الأشخاص المعنيين، استحدثت إطاراً عالمياً للمساءلة الإدارية

يسترشد به المديرون والفرق التابعة لهم على كافة المستويات في المنظمة (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر)، في عملية تحديد مجالات المساءلة والمسؤولية والسلطة في ١١ فئة رئيسية من الوظائف. وفي المرحلة الأولى، أُعيد صياغة ٤٠ توصيفاً للوظائف على أساس هذا الإطار. وترحب اللجنة بهذه المبادرة وترى أن إدراج المساءلة/السلطة/المسؤولية بصورة منهجية في توصيف الوظائف لجميع المهام يشكل خطوة أولى عملية نحو تنفيذ إطار المساءلة. وتتطلع إلى تلقي معلومات محدثة في المستقبل عن الخبرات المكتسبة من هذه العملية إضافة إلى التقدم المحرز في مواصلة تطوير هذا الإطار، وخاصة الخطوات المحددة المتخذة لإنفاذ المساءلة على المستوى الشخصي من حيث الامتثال للقواعد والأنظمة والمعايير الخاصة بالتزاهة فضلاً عن المساءلة فيما يخص الأداء والنتائج.

## واو - نقل العمليات إلى بودابست

٢٥- افتتح مركز الخدمات العالمية في بودابست في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعدد إجمالي للوظائف بلغ ٢٠٤ وظائف، ومنذ ذلك الحين ارتفع عدد الوظائف إلى ٢١٣ وظيفة. وتشمل الوظائف المنقولة إدارة الموارد البشرية (إدارة شؤون العاملين والرواتب والتوظيف)، وإدارة الإمدادات، والتمويل والتدريب، إضافة إلى بعض مهام المشتريات واللوجستيات.

٢٦- وأشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المتعلق بالمفوضية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى أن من بين المزايا المحتملة التي تبرر مبادرة النقل أن المفوضية حددت خطط التحسينات في نوعية الخدمة على مستوى سير العمليات الداخلية وتلبية الاحتياجات التي يعرب عنها اللاجئون على السواء، ومكاسب الكفاءة المحققة من تحسين توزيع الموارد. وعلق المجلس على عدم تقديم تفاصيل تتعلق بطبيعة التحسينات على الكفاءة ومضمونها وحجمها المتوقع تحقيقها من مبادرة النقل، أو معلومات تبين التحسينات في مدى استجابة ونوعية الخدمة الناجمة عن عملية النقل (انظر الوثيقة A/65/5/Add.5، الفقرات ٨٥-٩٦).

٢٧- وقُدِّمت إلى اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، معلومات إضافية تتعلق بالفوائد التي حققتها المفوضية من نقل وظائفها الإدارية إلى بودابست. وتلاحظ اللجنة من المعلومات الإضافية المقدمة أن صافي الوفورات التراكمية المتوقع على فترة عشر سنوات يقدر بنحو ٤٩,٨ مليون دولار. ومن بين الفوائد غير المادية، تشير المفوضية إلى فوائد مثل زيادة الفعالية من جراء إدماج قوة عمل لديها الحافز والحماس مع مستوى عالٍ من التعامل مع التكنولوجيات الجديدة، والفرصة المتاحة لإعادة هندسة أساليب العمل واكتساب الخبرة في إدارة التغيير بكفاءة.

٢٨- وترى اللجنة الاستشارية أن هناك ما يبرر إجراء تقييم أكمل لعملية النقل. وتشير إلى أن هذه المبادرة تشكل تغييراً هاماً بالنسبة إلى المفوضية وأن الدروس المستخلصة من هذه

التجربة ينبغي تطويرها وتحليلها بالكامل لصالح المفوضية وكذلك للكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي شرعت في تنفيذ مشاريع مماثلة.

٢٩- وأبلغت اللجنة الاستشارية المفوضية في اجتماعها مع ممثليها بأن المفوضية تنظر في مبادرة نقل إضافية تتعلق بنقل وظائف تكنولوجيا المعلومات. وتشارك اللجنة المجلس في رأيه بأنه ينبغي للمفوضية أن تحدد بالتفصيل أهداف عملية نقل الوظائف ومؤشراتها وآثارها المتوقعة على الإدارة قبل الشروع فيها.

## زاي - التعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن

٣٠- طلبت اللجنة الاستشارية معلومات من ممثلي المفوضية عن مستوى ونوع التعاون القائم بين المفوضية وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل السلامة والأمن الخاصة بموظفي المفوضية والأشخاص موضع اهتمامها وكذلك فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين موظفي الأمن في إدارة شؤون السلامة والأمن وموظفي المفوضية. وأشارت المفوضية إلى أنها تحافظ على جهاز أمني كبير وتكرس موارد كبيرة لضمان سلامة موظفيها وأمنهم في ضوء حاجتها إلى وجود لها في مواقع كثيرة قد لا توجد فيها عناصر لإدارة شؤون السلامة والأمن. وبيّنت المفوضية أيضاً بعض خصائص متطلباتها الأمنية، وبصفة خاصة الحاجة إلى نهج تعاوني وإيجابي لا يحظر إمكانية الوصول أو يقيد الحركة بل يمكن عملياتها من الاستمرار. ولدى الاستفسار أُبلّغت اللجنة بمعلومات إضافية تتعلق بالتنسيق بين المفوضية وإدارة شؤون السلامة والأمن في مسائل أمنية وترد باعتبارها المرفق الثاني أدناه. وتؤكد اللجنة الحاجة إلى ضمان إجراء تنسيق وتعاون كاملين بين الكيانات في منظومة الأمم المتحدة في مجال مسائل السلامة والأمن، وتشجع الكيانات على توضيح الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها كل منهما حسب الاقتضاء.

## حاء - القواعد المالية

٣١- أعربت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق المتعلق بميزانية المفوضية لفترة السنتين (A/AC.96/1068/Add.1، الفقرة ٢٧)، عن بعض التحفظات فيما يتعلق بإجراء مراجعة كبيرة للقواعد المالية للمفوضية على النحو المقترح في الوثيقة EC/60/SC/CRP.24. وتلاحظ اللجنة من المرفق الأول لوثيقة الميزانية المنقحة أن المفوضية قررت ألا تجري سوى مراجعة بسيطة تتواءم والهيكلي الجديد لميزانية فترة السنتين. وقد أُبلّغت اللجنة بأن المفوضية تتوقع اعتماد القواعد واللوائح المالية المنسقة التي يجري إعدادها في إطار شبكة المالية والميزانية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق قبل الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

## طاء - إدارة سلسلة الإمدادات

٣٢- أشير في الفقرات ٥٦ إلى ٦٠ في الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/AC.96/1068) إلى الجهود المبذولة لتحسين وظيفة إدارة سلسلة الإمدادات للمفوضية التي جرى تعزيزها بزيادة ٣٩ وظيفة جديدة ونُقلت إلى بودابست. وأشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها المتعلق بهذه المسألة إلى أنه لم تقدم سوى معلومات قليلة تتعلق بالتحسينات المتوخاة (A/AC.96/1068/Add.1، الفقرة ٢٥).

٣٣- وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الشركاء المنفذين للمفوضية قد يفتقرون إلى إجراءات ملائمة بشأن المشتريات للتعامل مع العمليات المعقدة التي قد يشاركون فيها (انظر A/AC.96/1088، الفقرة ٢٧). وبالنظر إلى المجموعة الواسعة والعدد الكبير من الشركاء الذين تعمل معهم المفوضية، وإلى البيئات المعقدة والعالية المخاطر التي تعمل فيها، والحجم الكبير لأنشطتها الخاصة بالمشتريات، ترى اللجنة أنه ينبغي للمفوضية أن تواصل التركيز بدرجة كافية على رصد إجراءاتها الخاصة بإدارة سلسلة الإمدادات وعلى مدى كفاية وفعالية ضوابطها الداخلية.

٣٤- وتوصي اللجنة بإجراء تقييم لفعالية إدارة سلسلة الإمدادات في المستقبل القريب.

## حالة إدماج نظامي إدارة النظم والموارد والأشخاص وفوكس (في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)<sup>(١)</sup>

### ١- مطابقة حقول بيانات الجداول بين نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص وتطبيقات نظام فوكس القائمة على النتائج

في نهاية عام ٢٠٠٩، استُكملت عملية مطابقة حقول بيانات الجداول بين نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص والهيكل القائم على النتائج لبرمجية فوكس، وهو ما أتاح بالتالي تصدير/استيراد معلومات مفصلة عن الميزانية ومعلومات مالية فيما بين هذين النظامين<sup>(٢)</sup>. وتضمن العمليات الآلية التلقائية اليومية المواءمة بين النظامين فيما يتعلق بمعلومات، مثل أسعار الصرف ومراكز التكلفة الجديدة وجدول تكاليف الموظفين.

### ٢- إنشاء وصلة لتصدير الميزانيات المعدة في نظام فوكس إلى نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أُنشئت وصلة لإتاحة تصدير ميزانيات مفصلة معدة باستخدام نظام فوكس إلى نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص. وقد وضعت هذه الوصلة أيضاً لضمان صحة مشاريع الميزانيات المقدمة من المكاتب الميدانية على أساس الأهداف المحددة من المقرر في نموذج إدارة النظم والموارد والأشخاص/إدارة أداء المشاريع التجارية.

وعندما يجري إقرار الميزانيات بنجاح، تُحول بيانات الميزانية بصورة تلقائية إلى نموذج التمويل في نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص من أجل إعداد اتفاقات الشركاء ومراقبة الالتزامات.

### ٣- عمليات تعزيز نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص لصالح اتفاقات الشركاء

جرى تحديث نظام التمويل في إطار إدارة النظم والموارد والأشخاص لمواصلة وضع اتفاقات الشركاء فضلاً عن تقارير رصد الميزانية والإنفاق وفقاً لمصطلحات الإطار القائم على النتائج التي اعتمدها برمجية فوكس. ولا تزال تقارير الرصد المالي تصدر عن نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص.

(١) قدمت المفوضية معلومات إضافية بناءً على طلب اللجنة الاستشارية.

(٢) تشمل حقول بيانات الجداول: سنة الميزانية والحسابات ومركز التكلفة ومجموعة تخطيط السكان والهدف والنتيجة (يعبر عنها بمستوى معين من سلسلة النتائج أي مجموعة الحقوق/الغاية/النتائج) والركيزة/الحالة والمنفذ والموقع والقيود التي يفرضها المانحون، وتجرى في الوقت الحاضر مواءمة قيم هذه البيانات في كلا النظامين.

- ٤- عمليات تعزيز نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص لمراقبة تسجيل النفقات  
جرى تكييف مراقبة الالتزامات في إطار نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص  
لضمان مراقبة تسجيل النفقات
- ٥- عمليات تعزيز نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص لتوزيع تكاليف الموظفين والتكاليف  
غير المتعلقة بالموظفين على مستوى النتائج  
تستكمل في الوقت الحاضر عمليات تخصيص تكاليف الموظفين والنفقات الإدارية  
لرموز النتائج في نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص.
- ٦- إنشاء وصلات بين برنامج الموارد البشرية في نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص  
والهيكل التنظيمي المنشأ في برمجية فوكس  
أنشئت وصلة لنقل الوظائف المقررة من نظم الموارد البشرية في نظام إدارة النظم  
والموارد والأشخاص إلى نظام فوكس. وقد جرى تعزيز نظام فوكس ليكون قادراً على إدارة  
المعلومات المتعلقة بالوظائف، مثل الرتبة والموقع واللقب إضافة إلى التغييرات التي تطرأ على  
الوظائف، مثل عمليات إعادة التوصيف وإنهاء الخدمة. وبالمثل أنشئت وصلة لتصدير الوظائف  
المقررة في الميزانية من نظام فوكس إلى نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص.
- ٧- العمل الجاري

يجري استعراض شامل للدروس المستخلصة من العام الأول لاستحداث تطبيقات  
نظام فوكس الجديد وتأثيرها على نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص بهدف تبسيط قدرتها  
الوظيفية وتحسينها، وبصفة خاصة رصد النتائج ومؤشرات الأداء والإبلاغ عنها.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

## التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في المسائل الأمنية<sup>(١)</sup>

١- تعمل المفوضية داخل إطار إدارة الأمن المشترك بين الوكالات الذي يضع السياسة لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وعلى المستوى العالمي، تتولى المفوضية بانتظام عملية تنسيق المعلومات وتبادلها مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن عن طريق اجتماعات أسبوعية تعقدتها عن بعد شبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات.

٢- وبالتنسيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى سيستعاض في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن نظام الأمن الحالي للأمم المتحدة القائم على مراحل أمنية، بنظام للمستويات الأمنية. ويعني ذلك جزئياً أن إجلاء الأسر و/أو الموظفين سيفصل عن المستوى الأمني وسيصبح قراراً يتخذه المنسق المقيم حسب كل حالة على حدة. بمشورة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وقد أدت المفوضية دوراً أساسياً في دفع ذلك نحو الأمام وهي مرتاحة جداً لهذا النهج الجديد. وسيكون لذلك بالطبع آثاره على استحقاقات الموظفين غير أنه يتعذر في هذه المرحلة معرفة هذه الآثار.

٣- وقد وجدت المفوضية أن المبادئ التوجيهية الأمنية على نطاق المنظومة لا تطابق دوماً مع الاحتياجات الخاصة للمفوضية. ومن الناحية العملية، يظهر هذا التعارض جلياً على المستوى القطري حيث يتعين على المفوضية التعامل مع المتطلبات والقيود الهيكلية التي كثيراً ما تتعارض مع المتطلبات التشغيلية المحددة في ولايتها. وقد تأخذ القيود أشكالاً مختلفة لكنها عادةً ما تؤثر في تقليص إمكانيات الوصول إلى الجهات المستفيدة أو عدد الموظفين في الميدان أو تزيد من التكاليف المتعلقة بالأمن ومن البيروقراطية المستهلكة للوقت. وبينما يكون للتدابير في معظم الحالات الأثر نفسه على الوكالات الميدانية والمعنية بالشؤون الإنسانية، فإن لتلك التدابير تأثيراً أشد على المفوضية إذ تحد من قدرتها على أن تصل إلى الفئات موضع عنايتها أو أن تحظى بالقبول في المجتمعات المحلية.

٤- وترد فيما يلي الآليات الحالية لتمويل إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن:

المساهمة العالمية على أساس عدد الموظفين لكل وكالة: فيما يخص عام ٢٠١٠، تبلغ المساهمة الخاصة بالمفوضية ٦,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وظهرت بعض الصعوبات لأن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تميل إلى تقديم رقم تقديري في بداية العام وهو يتغير كثيراً. مرور العام لكن ذلك لا يشكل قضية كبيرة. ولا يوجد لدى المفوضية مشكلة أساسية مع هذا النظام.

(١) تعليقات قدمتها المفوضية بناءً على طلب اللجنة الاستشارية.

المساهمة المقدمة على مستوى العملية القطرية على أساس عدد الموظفين: تزيد هذه المساهمة من الفوضى بعض الشيء لأن بعض الوكالات تحاول أن "تخفي" العدد الفعلي للموظفين لكن ذلك لا ينطوي على خطأ جوهري في حد ذاته أيضاً. ولا توجد لدى المفوضية معلومات عن حجم هذه المساهمات القطرية. وستعرف هذه المعلومة للمرة الأولى في نهاية هذا العام لأن رمز نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص قد وضع حالياً لتتبع هذا الإنفاق.

المساهمات المخصصة المقدمة في إطار سعي إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن إلى زيادة التمويل الخارج عن الميزانية لحالات الطوارئ التي تنطوي على نتائج مختلفة ولا يمكن التنبؤ بها: هذه وسيلة غير مناسبة لتمويل أمن الموظفين.

٥- وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المفوضية تنفق حجماً كبيراً من الموارد على تنفيذ إجراءاتها الأمنية الخاصة، بما في ذلك بدل المخاطر للموظفين الذين يعملون في مراكز العمل الخطرة، وتكاليف الموظفين لمجموع ٥٥ ضابطاً للأمن الميداني الدولي و ٨٥ مستشاراً في مجال الأمن الميداني الوطني، والمعايير الدنيا لسلامة التشغيل، إضافة إلى شعبة الأمن في المقر التي تبلغ ميزانيتها التشغيلية لهذا العام ٢٠ مليون دولار. وتبذل الجهود في الوقت الحاضر لمقارنة المعلومات الشاملة عن طريق نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص ونظام فوكس بشأن جميع النفقات المتعلقة بالأمن في المفوضية.

٦- وترحب المفوضية باتباع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لنهج على قدر أكبر من التعاون والإيجابية إزاء أمن الموظفين، وهو نهج لا يحظر إمكانية الوصول أو يجدد من الحركة بل يتيح العمل مع الوكالات لتوفير دراسة تحليلية وإيجاد السبل الكفيلة بمواصلة العمليات مع الحفاظ على أمن الموظفين.

٧- ويتمثل نهج المفوضية ونهج الوكالات الأخرى المعنية بالشؤون الإنسانية - في اعتبار أن الوجود في الميدان عنصر أساسي للأمن وأن المفوضية كلما خفضت من وجودها في الميدان وفقدت الاتصال بالمجتمعات المحلية، زادت من حالات انعدام أمنها، وهو ما تعنيه المفوضية عندما تتحدث عن إجراء "تحليل أفضل للتهديد الأمني".

٨- وتعتبر مسألة موارد الأمم المتحدة المخصصة للأمن مسألة ملحة للغاية إذ إن هياكل الأمم المتحدة "ما زالت لا تمتلك آليات كافية لضمان تأمين موارد ملائمة لأمن الموظفين".

٩- وتدفع المفوضية الرواتب لضباط الأمن إضافة إلى خدمات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لأنه من غير المتوقع أن تقوم هذه الإدارة بتوفير الأمن لجميع العمليات الميدانية للمفوضية. فالمفوضية تحتاج إلى أشخاص يعملون لديها، ولا سيما في البلدان التي يكون للمفوضية فيها مكاتب ميدانية كثيرة في مواقع صعبة، كما أنها تحتاج أيضاً إلى هيئة مركزية قوية على نطاق الأمم المتحدة لتوفير نهج وتوجيهات موحدة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠